



السماء تمطر أموالاً على حاملي الهواتف النقالة

رسائل واتصالات للفوز بمبالغ ضخمة.. والجوائز مثل «بيض الصعو»!

ندي ابونصر - لميس بلال - عبدالله العليان - كريم طارق

«مبروك أنت مؤهل معنا لربح.. دولار.. حصل على فرصة لدخول السحب ارسِل رسالة بقيمة (..) للحصول على جائزتك»، تصلنا الكثير من تلك الرسائل بشكل يومي من قبل بعض الشركات الوهمية والتي تعتمد على اختراق الحسابات البنكية والشخصية للمتصل، مستغلين بذلك أحلام وطموحات المواطنين والمقيمين والرغبة البشرية الاصلية في الحصول على الأموال وتحقيق الربح السريع، ما يدفع الكثير منهم الى السرعة في الرد دون التأكد من مصداقية تلك الشركات وتواجدها على أرض الواقع، وما ينتج عن ذلك من تكبد خسائر مالية وقد يصل الأمر الى اختراق بعض الحسابات البنكية والشخصية وسرقة الأموال في حين تظل الجوائز الموعودة مثل «بيض الصعو» يسمع عنها الجميع ولا يرونها.

بصفة عامة تدخل هذه الشركات برسائلها واتصالاتها الزائفة في دائرة النصب والاحتيال واستغلال حاجة الآخرين، دون النظر الى المساءلة القانونية، فهم يعتمدون على قاعدة البيانات المتاحة لدى بعض الشركات المعتمدة والتي تتم سرقتها أيضاً للوصول الى العملاء ومخاطبتهم بصفة رسمية.

«الأنباء» رصدت آراء عدد من المواطنين والمقيمين حول انتشار تلك الرسائل ومدى مصداقيتها والذين أشار كثير منهم إلى تعرضهم في البداية الى عمليات خداع عبر تلك الرسائل الوهمية والتي تهدف الى الوصول الى أموالهم وتمتلكهم بالاحلام البعوض، إلا ان الكشف عن تلك الشركات اصبح الآن اكثر سهولة، مشددين على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل وزارة المواصلات وشركات المحمول لمنع تلك الرسائل التي الوصول الى هواتف المواطنين والمقيمين، وجاءت التقاضيل كما في السطور التالية:

في البداية، أشار محمد عاطف الى انه عند قراءة تلك الرسائل ومن الوهلة الأولى تتبين أنها كاذوبة كبرى، مؤكداً عدم اشتراكه في أي مسابقة من هذا النوع، مشيراً الى ان المبالغ والجوائز المقررة في تلك الرسائل مبالغ فيها الى حد كبير، لافتاً الى ان تلك الأسباب توضح في أغلب الأحيان انها مرسله من شركات غير معروفة وليس لها أي سوق أو مجال في البلد المرسله اليه.

وأضاف ان هدف البعض من تلك الرسائل هو الوصول الى معلومات بنكية وشخصية خاصة بالمستقبل او ان يقوم الفائز بالاتصال بالخط الساخن الخاص بهذه الشركة، موضحاً ان جميع هذه الطرق هدفها تحقيق الربح بطرق غير مشروعة.

وقمياً يتعلق بأساليب الوقاية من تلك الرسائل المزيفة، أشار الى ان الوقاية منها تكون من خلال اغلاق الروابط الخاصة بمثل هذه النوعية من الرسائل والمسابقات من الهاتف، الى جانب ابلاغ الجهات المعنية عن هذه الشركات الوهمية.

بينما يقول جمال الدين استغلال واضح وصريح لأموال المواطنين وأوضاعهم الاقتصادية، خاصة ان معظم تلك الرسائل عادة ما تقوم بطلب بيانات مستقبل ومعلوماته السرية والشخصية، لافتاً الى ضرورة الانتباه في التعامل والرد مع تلك الاتصالات والرسائل، الى جانب عدم ذكر أي معلومات شخصية، الا بعد التأكد من جهة الاتصال أو زيارة الشركة.

من جانبها، أشارت إيمان راشد الى انها لديها دراية كافية بأن أغلب الرسائل وهمية، لهذا فهي لا تشارك في أي مسابقة من هذه المسابقات أو الرد على أي رسالة خصوصاً تلك التي تذكر «انت ربحت مبلغاً من المال»، وكان السماء تمطر أموالاً لحاملي الهواتف، وهذا ما لا يصدق بالتأكيد. وأضافت: شركات الاتصال على دراية تامة بهذه الرسائل، ولكنني لست أدري ما الاجراءات المتخذة ضد المرسل وفي أغلب الأحيان اذا شككت في رسالة استعمل من شركة الاتصال مباشرة، وبالتالي تكون الاجابة بان



محمود حنفي

هذه الرسائل من جهة غير معروفة ولا ينصح بالتجاوب معها. وأشارت إلى أنه لا توجد آلية للتعامل مع هذه الكتيبات والانتهاكات، ولكن على كل متلقٍ أخذ الحيطة والحذر وعدم تصديق كل ما يصل لهم من ارقام دولية وعدم الرد بدافع الفضول أو بدافع «يمكن أفوز».

من جهة أخرى، تقول مفضان عبدالغفور: «ربما كنت أستغرب في البداية عند وصول هذه الرسائل ودفعتني الفضول مرارا وتكراراً للسرد عليها أو الفوز الا انني سرعان ما استفسرت عن ذلك من والدي وبالتأكيد تنصحتني ان اتجاهل الرسالة وامسحها حتى ادرت ان هذه الرسائل ما هي الا طريقة للنصب والاحتيال ومن يستخدمها ليس لديهم ضوابط أو قوانين وإنما محاولة سريعة عبر الانترنت»، مطالبة شركات الاتصال باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع هذه الظاهرة وحماية المستهلك والعميل.

من جانبه، قال سامر جميل: «أعني لو كانت هذه الرسائل صحيحة، خاصة انني اكثر من يتلقى هذه الرسائل ولكنها باتت مكشوفة خاصة اننا في السابق كنا نحاول الرد عليهم للمشاركة في مسابقة ويضع رصيد مكالماتنا بالرد والمشاركة في المسابقات دون جدوى».

وأضاف: «المضحك في هذه الرسائل انها تذكر على سبيل المثال انك ربحت 1000 دولار أو سيارة من بنك ويضوعون اسماً مائلاً لبنك محلي ولكن من دون الألف واللام ولوهلة تشك كقارئٍ للرسالة بانك فعلاً فزت مع البنك، الا انك عندما تتصل بالبنك وتستفسر عن الجائزة والرسالة التي وصلت وتكون انها شركات وهمية تحاول النصب على متلقي الرسالة».

من ناحيته، أشار فادي عداد الى ان تلك الشركات في أغلب الأحيان تكون شركات نصب واحتيال ونادراً ما

تكون من جهات قانونية، مشيراً الى ان هذه الشركات الوهمية تقوم باستغلال وسحب أرصدة المواطنين «واللعيب بأصابعهم»، مؤكداً ان الحل يكمن في الرقابة الشديدة على مثل تلك الشركات وحماية المعلومات الشخصية من الاختراق من خلال السرد على تلك الرسائل.

في سياق متصل، اكد ام يوسف على انتشار هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة واستغلال أحلام المواطنين وطموحاتهم المادية، مشيرة الى ان تلك الجهات عادة ما تكون غير معلومة المصدر غايتها يكمن في جمع الاموال من خلال اتصالات هاتفية مزيفة أو رسائل نصية والكترونية، لتعطي المواطن والوافد فرحة مؤقتة وخادعة، ليكتشف بعد ذلك بانه ضحية خذبة بعد خسارته مبلغاً من المال.

من جهة أخرى، أكد محمود حنفي على ان تلك العمليات أصبح من السهل جدا اكتشافها خاصة في ظل ما نراه من تطور كبير في التكنولوجيا المحيطة بيننا، وانتشار ظواهرها السلبية من عمليات نصب الكترونية وسرقات الاموال التي تتم عبر الاستيلاء على بعض المعلومات البنكية أو الشخصية. وأشار حنفي الى ضرورة ايجاد وسائل رقابية لتقنين تلك الرسائل والسيطرة عليها من قِبل مختلف الجهات المعنية، بالإضافة الى حرص الأشخاص على عدم الافصاح عن أي معلومات خاصة بحساباتهم وأموالهم وعدم الاتصال بتلك الشركات الا بعد التأكد من مصداقيتها.

من جانبها، اشارت سمية الترك الى تعرضها الى الكثير من تلك الرسائل والاتصالات الزائفة، والتي من بينها انها ربحت سيارة، مشيرة الى ان تلك الرسائل هي تلاعب بمشاعر الأفراد وأعصابهم، وهو أمر لا بد ان يحاسب عليه القانون لأن «مشاعر الناس ليست لعبة بأيدي تلك الشركات التي تخدع الجميع»، مشيرة الى ان تلك العمليات أصبحت منتشرة في الكثير من بلدان العالم وبشكل محترم، حيث تم انتحال اسماء بعض البنوك العالمية والاتصال بعملائهم لسحب بياناتهم الشخصية والسيطرة على أموالهم.

بينما وصف حيدر عبدالرضا شعوره عند تلقي تلك الرسائل قائلاً: لا تعليق، هذه هي ردة فعلي على هذه

الرسائل والمسح فوراً حتى لا تاخذ حيزاً من ذاكرة الهاتف، ولكني بالفعل اشعر بالحزن ممن يصدق هذه المسجات خصوصاً ممن يطلبون منهم ارسال رقم البنك لتحويل مبلغ الجائزة وهنا يوضح لهم انها شركة هاكلر يتم الدخول على حساب البنك وسحب المبالغ عن طريق برامج هاكلر متخصصة بالنصب والاحتيال، لافتاً الى انه من المحزن ايضا الرد على مسجات أخرى مثل لربح الجائزة اتصل بنا على رقم دولي ويخسر الشخص مكالمات دولية بهدف ربح الجائزة ولكن دون جدوى، مؤكداً على ضرورة التمسك من جدية المسابقة لحماية المستهلك والاستعلام من جهة رسمية مثل شركة الاتصال او البنك أو حتى حماية المستهلك للتوصل الى طريقة لعقاب هذه الجهات.

في سياق متصل، قالت وفاء الخلفان: أول مرة تصلني مثل هذه الرسائل، وبعد ان قراءتها مرارا وتكراراً خطر في بالي انها من دعوات امي وحمدت ربي على هذه الغفيمة وسرعان ما اتصلت وخسرت اموالاً كثيرة بالاتصال والاستفسار والاحابة عن اسئله لا انكرها من الفرحه، الا انني اكتشفت بعدها انني خسرت ولم افز وان هذه الرسالة ما هي الا وسيلة من وسائل الخداع والغش والاستغلال، ولكن بقي الموضوع سرا ولم اشك خبثتي أحد.

بدوره، أكد انور العنزري على ان هذه المسابقات والرسائل مجهولة المصدر تكون عملية نصب على الاشخاص وقد يكون القصد منها سحب مبالغ مالية عن طريق طلب رسوم لإيصال الجائزة أو ارسال رابط الكتروني يهكر جهاز الهاتف ليسرق بيانات قد يستخدم ضد الشخص لبيئته مادياً، وكذلك ممكن ان يسحب رصيد هاتفي أو يخربه، معاتباً وزارة المواصلات وشركات الهواتف للسماح بمثل هذه الرسائل ان تصل لهواتف المواطنين. من جهته، قال المحامي نواف الشريكة: لا توجد أي مصداقية بهذه المسابقات، حيث ان هدفها الأساسي هو الإزعاج والكسب من جيب المواطن وللأسف كثرت اساليب الاتصال سواء رسائل أو اتصالات وتلاحظ في الآونة الأخيرة وجود مثل هذه الشركات بالمجمعات وخاصة بعطلة نهاية الاسبوع حيث يكون وجود العائلات. وأضاف: في الآونة الأخيرة كثُر وصول رسائل واتصالات من شركات توهمك بانك ربحت كوبونات أو اقامة بأحد الفنادق والشاليهات، وفي النهاية يقول لك يجب ان تزورنا بمقر الشركه وتسلم جائزتك ولكن تكتشف انهم يقولون لك خلاف ما سمعت ويجب عليك ان تبرم عقداً لكي تستلم هذه الجوائز، وللأسف يوهمونك بالاستثمار لمدة 20 عاماً مع المواعدة بالايجار، مشيراً إلى ان موضوع هذه الاعلانات من بيع ان هناك هناك عروض شراء الشقق في إحدى الدول وتاجيرها لمدة سنة، فلو اعتقدنا صحتها لكان صاحب المشروع خاسراً فقيمتها تتراوح بين 20 و 24 ألف دينار وتاجيرها سنويًا بحسب ادعائهم 9 آلاف دينار، بمعنى سنتان اكون جمعت رأسمالي فيكون هناك «ان» في الموضوع وهي اما غسيل للاموال أو المضاربة بأموالي، محملاً وزارة التجارة ومسؤولية هذه الاعلانات، متمنياً من الدولة الالتفات لهم ووضع حد لهذه الاعلانيه.

المطيري: القانون يعاقب بالحبس 3 سنوات كل من يلجأ إلى طرق الاحتيال بإيهام أو تشويه الحقيقة

نص قانون الجزاء المار ذكره وفي غياب رقابة الأجهزة المعنية من الدولة يعد نصبا مما يعاقب عليه القانون وحتى تخرج هذه المسابقات وهذه الإعلانات من دائرة نصوص قانون الجزاء فلا بد لها من أن تخضع لرقابة أجهزة الدولة المعنية ولرقابتها ويأتي دور الفرد في عدم الانسياق الى مثل هذه الإعلانات وعدم الانصياع لما جاء فيها ولا دعوة غير إليها إلا أن يتحرى صدق صاحب الإعلان ومدى قيام أجهزة الدولة بدورها في رقابته.

واوضح أن قانون الجزاء الكويتي عالج جريمة النصب في مادتين من مواد الأولى كانت معرفة تلك الجريمة محاولة الوقوف على بعض صورها على سبيل المثال لا الحصر وجاء نص المادة الثانية في النص على العقوبة المقررة لهذه الجريمة وحيث إنه قد انتشرت في مجتمعنا في الآونة الأخيرة أشكال من هذه الجريمة ووقع الكثير من أفراد المجتمع ضحية لها ولا تخرج هذه الصور عن الصور المنصوص عليها في القانون الجزاء وتمثل الصورة التي تقدمها فيما يرد يومياً إلينا جميعاً من رسائل تعد الناس بأشكال من أشكال الربح السريع طالبة من المشاركين مجرد الاتصال على رقم معين أو ارسال رسالة نصية محددة ويقوم الكثير بالاشتراك بهذه المسابقات على نحو تحقيق معه هذه الشركات أرباحاً طائلة لا رقيب عليها ولا حسب ولا يقف الأمر على هذا الحد بل تختاه إلى عدم العلم بحقيقة هذه المسابقات ومدى جديتها وعمما اذا كانت هناك جوائز حقيقية من عمده، مشيراً الى أن التوصيف القانوني لهذه الإعلانات طبقاً

أكد المحامي راجح المطيري أن قانون الجزاء الكويتي نص على جريمة النصب في المادتين 231 و232 من قانون الجزاء حيث نصت المادتان أنه يعد نصبا كل تدليس قصد به فاعله إيقاع شخص في الغلط أو بقاؤه في الغلط الذي كان واقعا فيه لحمله على تسليم مال في حياته وترتب عليه تسليم المال للفعل أو لغيره سواء كان تدليسا بالقول أو الكتابة أو بالإشارة ويعد تدليسا استعمال طرق احتياليه من شأنها إيهام الناس بوجود واقعة غير موجودة أو إخفاء واقعة موجودة أو تشويه حقيقة الواقعة وذلك بالإيهام بوجود مشروع كاذب أو تغيير حقيقة هذا المشروع أو إخفاء وجود أو احداث الأمل بحصول ربح وهمي أو ايجاد سند دين حقيقي له أو إخفاء سند دين موجود أو التصرف في مال لا يملك المتصرف حق التصرف فيه أو اتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة، مضافاً ان المادة 232 نصت «يعاقب على النصب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز 225 ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين».



راجح المطيري

الشريكة: شركات نصب عليها مطالبات مالية تقوم بعمليات نصب والحل السؤال عنها قبل التعامل معها

واوضح ان القانون التجاري في مثل هذا الحالات واضح يجب ألا تقوم بإبرام عقد أو تسليم أي مبلغ دون الرجوع الى محام، للأسف هذه الشركات تأخذ منك الاموال وترسلها الى الخارج مكان الشقة لكي يخلوا مسؤوليتهم في حال اذا شكوت لأنهم سيقولون لقد ارسلنا الاموال والتزمنا دون وقوع أي مسؤولية علينا. وأضاف: في حالة اعطى شخص رقم هاتفه لادى هذه الشركات وتم عملية نصب على المواطن، فمن الصعب إثبات مثل هذه الاشياء، ولكن اذا عرفت تستطيع مقاضاته وتسجيل عليه ازعاج الآخرين وساءة استعمال هاتف ويكون حكمه السجن أو الغرامة حسب الضرر.

التي ترسل مثل هذه الالاعيب تقول لك ان ترسل مبلغاً من المال لكي تحوّل لك جائزتك، وكثير من الشكاوى تم رفعها بالمخفر على الشركات بتهمة النصب والاحتيال وتصل عقوبة النصب والاحتيال الى 5 سنوات سجن وايضا تعويض يستحقه رافعو هذه الشكاوى. وقال: هذه الشركات موجودة ككيان، حيث يكون اختصاصها ببيع وشراء الشقق خارج الكويت مع الوعد بالاستثمار في حال اذا كنت تريد ان توجر الشقة بعدما تملكها، ولكن للأسف تنتهي العملية بانه لا يوجد أي شيء على ارض الواقع وتنتهي معهم بالشكوى وتقيد ضد الشركة قضية نصب واحتيال.

من جهته، قال المحامي نواف الشريكة: لا توجد أي مصداقية بهذه المسابقات، حيث ان هدفها الأساسي هو الإزعاج والكسب من جيب المواطن وللأسف كثرت اساليب الاتصال سواء رسائل أو اتصالات وتلاحظ في الآونة الأخيرة وجود مثل هذه الشركات بالمجمعات وخاصة بعطلة نهاية الاسبوع حيث يكون وجود العائلات. وأضاف: في الآونة الأخيرة كثُر وصول رسائل واتصالات من شركات توهمك بانك ربحت كوبونات أو اقامة بأحد الفنادق والشاليهات، وفي النهاية يقول لك يجب ان تزورنا بمقر الشركه وتسلم جائزتك ولكن تكتشف انهم يقولون لك خلاف ما سمعت ويجب عليك ان تبرم عقداً لكي تستلم هذه الجوائز، وللأسف يوهمونك بالاستثمار لمدة 20 عاماً مع المواعدة بالايجار، مشيراً إلى ان موضوع هذه الاعلانات من بيع ان هناك هناك عروض شراء الشقق في إحدى الدول وتاجيرها لمدة سنة، فلو اعتقدنا صحتها لكان صاحب المشروع خاسراً فقيمتها تتراوح بين 20 و 24 ألف دينار وتاجيرها سنويًا بحسب ادعائهم 9 آلاف دينار، بمعنى سنتان اكون جمعت رأسمالي فيكون هناك «ان» في الموضوع وهي اما غسيل للاموال أو المضاربة بأموالي، محملاً وزارة التجارة ومسؤولية هذه الاعلانات، متمنياً من الدولة الالتفات لهم ووضع حد لهذه الاعلانيه.



نواف الشريكة



يحب الحذر عند التعامل مع الرسائل من هذا النوع